

أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في شباط 2021

انتهاكات مستمرة وعملية
سياسية مشلولة

الخميس 4 آذار 2021

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى

- 2.....أولاً: مقدمة ومنهجية.....
- 3.....ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شهر شباط.....
- 14.....ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في شباط.....
- 19.....رابعاً: النظام السوري المسؤول الرئيس عن انتشار جائحة كوفيد-19.....
- 20.....خامساً: مرفقات.....
- 21.....سادساً: الاستنتاجات والتوصيات.....

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شهدت سوريا حجم انتهاكات غير مسبوق منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار 2011، وتأتي عمليات القتل خارج نطاق القانون وعمليات الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري على رأس قائمة الانتهاكات التي تعرّض لها المواطن السوري، وبدأ النظام السوري والميليشيات التابعة له ممارسة تلك الانتهاكات وغيرها واستمرّ في ذلك كجهة وحيدة قرابة سبعة أشهر، ثم ما لبثت أن دخلت أطراف أخرى في انتهاك حقوق المواطن السوري، واستمرّت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق ما يتمكن فريقها من التّحقق منه، وتصاعدت تلك الانتهاكات بشكل كبير جداً في عامي 2012 و2013؛ ما دفعنا إلى تكثيف إصدار تقارير شهرية دورية تُسجّل وتُبرز استمرار معاناة السوريين، وقد وصلت إلى ثمانية تقارير تصدرُ بداية كل شهر، وتمّ بناء قاعدة بيانات واسعة تضمّ مئات آلاف الحوادث التي تنضوي كل واحدة منها على نمط من أنماط الانتهاكات التي تمكّننا من توثيقها.

مع نهاية عام 2018 ومع انخفاض حجم العنف عما كان عليه سابقاً، قمنا بتغيير في استراتيجيتنا السابقة وقمنا بجمع التقارير ضمن تقرير شهري واحد، يشمل أبرز الانتهاكات التي وقعت في سوريا، التي تمكّننا من توثيقها، ويُركّز تقريرنا هذا على حالة حقوق الإنسان في سوريا في شهر شباط 2021، ويستعرض حصيلة الضحايا المدنيين، الذين وثقنا في هذا الشهر مقتلهم على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة، إضافة إلى حصيلة حالات الاعتقال والإخفاء القسري، ويُسلّط التقرير الضوء على عمليات الاعتداء على الأعيان المدنيّة، التي تمكّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها خلال هذا الشهر، وللإطلاع على [منهجية](#) عملنا في توثيق وأرشفة البيانات نرجو زيارة الرابط التالي الذي يوضح ذلك بشكل تفصيلي.

ما ورد في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديث الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثانياً: موجز عن أبرز الحوادث في شباط:

على صعيد القصف والعمليات العسكرية:

شهد شباط استمراراً لعمليات القصف المدفعي والصاروخي من قبل قوات النظام السوري وحلفائه على مدن وبلدات **ريف إدلب الجنوبي** وريف حماة الغربي وريف حلب الشرقي القريبة من خطوط التماس، كما طال القصف مناطق بعيدة عن خطوط التماس كمدينة أريحا بريف إدلب و**مدينة الباب** بريف حلب، متسبباً بخسائر بشرية، واستخدمت **الأسلحة المضادة للدروع** في ريف حماة الغربي؛ في استهداف سيارات مدنية وأية تحركات قرب منازل المدنيين القريبة من خطوط التماس على عمق 5 كم، وذلك للشهر الثالث على التوالي، ما تسبّب بخسائر بشرية.

كما شهدت مناطق سيطرة قوات الجيش الوطني في منطقة عفرين و**ريف حلب الشرقي**، قصفاً صاروخياً ومدفعياً من جهة قوات سوريا الديمقراطية تركّز على مركز مدينة عفرين وأطراف مدينة اعزاز، وريف مدينة الباب.

وشهدت بادية ريف دير الزور الجنوبي، في شباط، معارك بوتيرة متقطعة شنتها النظام السوري مدعوماً بطيران حربي روسي ضد عناصر تابعة لتنظيم داعش.

في 25/ شباط شنّ طيران التحالف الدولي عدداً من الغارات استهدفت مواقع للمليشيات العراقية في منطقة البوكمال بريف دير الزور الشرقي.

تعرضت القرى التابعة لناحية عين عيسى بريف الرقة الشمالي والخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية لقصف من قبل قوات الجيش الوطني المتمركزة في منطقة تل أبيض، حيث يشهد محور عين عيسى - تل أبيض معارك كُرِّ وِفَرَّ متبادلة بين قوات الجيش الوطني وقوات سوريا الديمقراطية دون حدوث تغيير في توزيع مناطق السيطرة.

شهدت المناطق الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري في شمال وشرق سوريا استمراراً لعمليات التفجير، تركّزت في منطقة عفرين في ريف حلب، ومدينة رأس العين بريف الحسكة الشمالي الغربي، ومدينة تل أبيض بريف الرقة الشمالي، وتسبّبت بخسائر بشرية. وقد وثقنا في 16/ شباط مقتل **أحد المتطوعين** في منظمة إنسانية جراء انفجار عبوة ناسفة في مدينة الباب بريف حلب، وقد **استنكر** مارك كتس، نائب المنسق الإقليمي

في الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سوريا مقتله في بيان صحفي صدر في 17/ شباط، كما أشار إلى مقتل عامل في المجال الإنساني كل ثلاثين يوماً، بمعدل وسطي، في شمال غرب سوريا ما يجعلها أحد أخطر المناطق في العالم على صعيد العمل في المجال الإنساني.

تواصلت عمليات الاغتيال في عموم سوريا، وفي محافظات حلب وإدلب ودرعا ودير الزور على وجه الخصوص؛ ما تسبّب في مقتل وإصابة العشرات من المدنيين، واستهدفت عمليات الاغتيال في محافظة درعا عناصر في قوات النظام السوري ومتعاونين معهم ومعارضين سابقين له.

ما زالت الألغام تحصد أرواح المدنيين في عموم أنحاء سوريا، وفي ريف حلب وحماة والرقّة على وجه الخصوص، حيث وثقنا في شباط مقتل 16 مدنياً بينهم 6 أطفال، كان من بين الضحايا [رجل وحفيده الطفل](#)، قضيا في 15/ شباط إثر انفجار لغم أرضي في منطقة بادية خناصر بريف حلب الجنوبي الخاضعة لسيطرة قوات النظام السوري، بينما كانا يعملان في جمع الكمأة مع أفراد عائلتهما.

في 17/ شباط أعلن الدفاع المدني عن العثور على مقبرة جماعية خلال عمليات إزالة الأنقاض في منطقة طريق السد على أطراف مدينة الباب بريف حلب الشرقي، حيث تمكنت فرق الدفاع المدني من انتشال 19 جثة، ويرجح أنها تعود لحقبة سيطرة تنظيم داعش على المدينة والمعارك التي شهدتها المنطقة بين التنظيم وفصائل الجيش الوطني.

على صعيد الاعتقال والاختفاء القسري:

استمرت قوات النظام السوري في شباط في ملاحقة واعتقال الأشخاص الذين أجروا تسوية لأوضاعهم الأمنية في المناطق التي سبق لها أن وقّعت اتفاقات تسوية مع النظام السوري، وتركزت هذه الاعتقالات في محافظتي ريف دمشق ودرعا، وحصل معظمها ضمن أطر حملات دهم واعتقال جماعية وعلى نقاط التفتيش. وسجلنا عمليات اعتقال نفّذها فرع الأمن الجنائي استهدفت إعلاميين موالين للنظام السوري وموظفين حكوميين ومدنيين على خلفية انتقادهم للأوضاع المعيشية الصعبة في مناطق سيطرة النظام السوري وتم توجيه تهمة عامة لهم وهي: "وهن نفسية الأمة" وسلسلة تُهم أخرى مُرتبطة بقانون الجرائم الإلكترونية.

أما عن قوات سوريا الديمقراطية فقد سجّلنا في شباط استمرارها في سياسة الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، وارتفاع حالات الاحتجاز والاختفاء القسري لديها، لتتصدر حصيلة الاعتقالات التي سجلناها في شباط المنصرم مقارنة ببقية أطراف النزاع، وقد شنت قوات سوريا الديمقراطية حملات دهم واعتقال جماعية استهدفت مدنيين بذريعة محاربة خلايا تنظيم داعش بينهم أطفال، بعض هذه الحملات جرى بمساندة مروحيات تابعة لقوات التحالف الدولي، كما رصدنا عمليات اعتقال استهدفت نشطاء إعلاميين وسياسيين، وتركزت هذه الاعتقالات في محافظتي دير الزور والحسكة، ورصدنا عمليات اعتقال/احتجاز قامت بها بحق أطفال ونساء على خلفية وجود صلات قرى تربطهم مع مطلوبين لقوات سوريا الديمقراطية.

كما سجلنا استهداف قوات سوريا الديمقراطية المعلمين على خلفية تدريسهم مناهج تعليمية مخالفة للمناهج التي فرضتها أو على خلفية التجنيد الإجباري وأصدرنا [تقريراً](#) مفصلاً في هذا الخصوص في الـ 19 من شباط، والذي ذكرنا فيه أن ما لا يقل عن 61 مُدرّساً قد تم اعتقالهم/احتجازهم بسبب المناهج التعليمية وبهدف التجنيد الإجباري من قبل قوات سوريا الديمقراطية منذ بداية عام 2021، إضافة إلى ملاحقة قرابة 550 مدرّس رفضوا الالتحاق بالتجنيد الإجباري، وفصلوا تعسفاً من عملهم في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة، وفي 26/ شباط [نشرت](#) هيئة التربية والتعليم التابعة للإدارة الذاتية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية [بياناً](#) للرد على تقرير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، اعتمدَ البيان على إلقاء تهم جاهزة لا تستند إلى أي دليل، عوضاً عن مناقشة ما ورد في التقرير، والقيام بفتح تحقيقات للتحقق من الإفادات والحالات التي أوردتها التقرير، وشدّد البيان على النفي التام لكل ما ورد في التقرير مع الاتهام بالعداء الكبير لـ "لتجربة الديمقراطية".

أما عن هيئة تحرير الشام فقد شهدَ شباط عمليات احتجاز قامت بها بحق المدنيين، تركّزت في محافظة إدلب وشملت نشطاء إعلاميين، ومعظم هذه الاعتقالات حصلت على خلفية التعبير عن آرائهم التي تنتقد سياسة إدارة الهيئة لمناطق سيطرتها، تمّت عمليات الاحتجاز بطريقة تعسفية على شكل مدهامات واقتحام وتكسير أبواب المنازل وخلعها، أو عمليات خطف من الطرقات أو عبر نقاط التفتيش المؤقتة.

من جهتها قامت المعارضة المسلحة/الجيش الوطني في شباط بعمليات احتجاز تعسفي وخطف، معظمها حدث بشكل جماعي، استهدفت مدنيين نازحين ونشطاء بذريعة وجودهم في مناطق قد حدثت فيها تفجيرات، وأفرجت عن بعضهم في وقت لاحق بعد تعرضهم

للتعذيب، كما سجلنا عمليات اعتقال جماعية استهدفت قادمين من مناطق سيطرة النظام السوري، ورددنا حالات احتجاز جرت على خلفية عرقية وتركزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب.

على صعيد جائحة كوفيد-19:

شهدت حصيلة الإصابات بفيروس كوفيد-19 انخفاضاً ملموساً في عموم مناطق سوريا؛ وفق الإحصائيات الصادرة عن الجهات المختصة، إلا أننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نعتقد أن الأرقام المعلن عنها -بشكل خاص من قبل النظام السوري- ليست دقيقة، وأن أعداد الوفيات أكبر بكثير نتيجة ضعف الإمكانيات الطبية حتى إنه لا يتوفر فحص طبي يؤكد إصابة المريض بكوفيد-19 أو أنه غير مصاب؛ إضافة إلى عدم وجود أية شفافية في مختلف الوزارات الحكومية، ونظراً لإشراف الأجهزة الأمنية على ما يصدر من هذه الوزارات، وهذا هو حال الأنظمة التوتاليتارية. ولو أن النظام السوري يكثر بحياة المواطنين السوريين لكان بالحد الأدنى [أفجح عن ما لا يقل عن 3329 من العاملين في قطاع الرعاية الصحية](#) لا يزالون قيد الاعتقال/ الاختفاء القسري في مراكز الاحتجاز التابعة له، على الرغم من جميع المناشدات بضرورة الإفراج الفوري عنهم؛ نظراً لحاجة المجتمع الماسة إليهم، بعد مضي قرابة عام على انتشار فيروس كوفيد-19 في سوريا، وظهور سلالات جديدة منه.

تم الإعلان رسمياً من قبل وزارة الصحة التابعة للنظام السوري عن 1540 حالة إصابة، و106 حالات وفاة في شباط، لتبلغ الحصيلة الإجمالية المعلن عنها [في 28/ شباط 15588 حالة إصابة، و1027 حالة وفاة](#).

في 23/ شباط [أعلنت وزارة السياحة التابعة للنظام السوري عن عودة السياحة الدينية](#) من العراق إلى سوريا، على الرغم من انتشار الوباء في البلدين، وقال عصام الأمين، مدير عام مشفى المواساة، أن هذا القرار لن يرفع نسبة انتشار فيروس كورونا في البلاد بسبب الإجراءات الاحترازية التي سيتم اتباعها، نؤكد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على [الغياب شبه الكامل](#) للإجراءات الاحترازية داخل سوريا.

في 25/ شباط [أعلن](#) الدكتور حسن الغباش، وزير الصحة التابع للنظام السوري عن تلقي وزارته دفعة من لقاح كوفيد-19 من "دولة صديقة" وأنه سيتم في الأسبوع التالي تطعيم الكوادر الطبية.

كما سجّلت الإصابات وحالات الوفاة بفيروس كورونا المستجد في شمال غرب سوريا، وفق ما أعلنه نظام الإنذار المبكر EWARN في شباط 178 حالة إصابة، و19 حالة وفاة. وقد بلغت الحصيلة الإجمالية التي أعلن عنها في [28/ شباط](#) 21175 حالة إصابة، و459 حالة وفاة.

أما في شمال شرق سوريا، فقد بلغت الإصابات بفيروس كورونا [حتى 28/ شباط](#)، 8608 حالات، منها 321 حالة وفاة، وفق ما تم الإعلان عنه من قبل هيئة الصحة في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. نشير إلى أنه تم تسجيل 132 إصابة و25 حالة وفاة في شباط.

في 2/ شباط أصدرت هيومن رايتس ووتش [بياناً](#)، قالت فيه "إن ضمان وصول لقاح كورونا إلى شمال شرق سوريا عبر الحكومة السورية حصراً ينطوي على عدد من المشاكل الكبيرة. ثلاثة من المعابر الحدودية الأربعة التي أجازها مجلس الأمن لتوزيع المساعدات أُغلقت أمام عبور المساعدات في كانون الثاني وتموز 2020. بينما لا يزال هناك معبر حدودي واحد مفتوحاً في شمال غرب سوريا، تعتمد وكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى شمال شرق سوريا الآن على دمشق في التوصيل والخدمات عبر مناطق السيطرة." وقالت سارة الكيالي، الباحثة في الشأن السوري في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة: "ينبغي لمن يزودون سوريا باللقاحات بذل قصارى جهدهم لضمان وصول لقاحات كورونا إلى الفئات الأضعف، بغض النظر عن مكان وجودهم في البلاد. لم تخلج الحكومة السورية أبداً من حجب الرعاية الصحية كسلاح حرب، لكن ممارسة نفس الألاعيب باللقاح يقوّض الجهد العالمي للسيطرة على تفشي الوباء".

على صعيد الوضع المعيشي:

استمرت معاناة المواطنين السوريين بالتفاقم في شهر شباط جراء تداعيات الانهيار الاقتصادي، وباتت مظاهر الفقر والجوع الأكثر شيوعاً في ظلّ عجز شريحة كبيرة من المجتمع عن تأمين أبسط أنواع الأغذية، كما انتشرت ظاهرة التسول، والمبيت في الطرقات لأسر كاملة فقدت منازلها لعجزها عن تأمين أجرتها، إضافة إلى محاولات الحصول على بقايا الطعام من حاويات القمامة. أعرب مواطنون تواصلنا معهم أن معظمهم بات مثقلاً بديون لا طاقة له على سدادها وبعضهم يستعين بما يرسله أقارب له في الخارج من أموال، رغم القيود التي يفرضها النظام السوري على مكاتب الحوالة.

تشير أبناء ورتنا لم تتمكن من التأكد منها عن انتشار ظاهرة بيع الأطفال لعجز أهلهم عن تأمين الطعام لهم، كما تزايدت في الآونة الأخيرة ظاهرة الأطفال اللقطاء في عموم المناطق في سوريا، والتي يبدو أن سببها التدهور الاقتصادي مما ينذر بزيادة مطردة في أعداد الأطفال "مجهولي النسب"، ما سيؤثر مستقبلاً على التركيبة المجتمعية.

استمر في شباط ارتفاع معدل عمليات الانتحار في عموم المناطق السورية، من بينها حوادث انتحار لأطفال، وكذلك الحال فيما يخص عمليات السرقة والقتل وقد احتلت سوريا في عام 2021 حسب موقع [NUMBEO المرتبة التاسعة](#) في معدل ارتكاب الجريمة.

[نشرت](#) صحيفة الوطن السورية في 2/ شباط تصريحاً لـ يوسف قاسم، مدير مؤسسة الحبوب الذي قال أن خفض مخصصات الأفران من القمح في بعض الأفران بنحو 16% تم تداركه بتخفيض وزن الرابطة إلى 1100 غرام. وأكد أنه ما زال هنالك من يشتري الخبز كعلف، بسبب انخفاض سعر الرابطة. نشير إلى أن المواطنين السوريين في مناطق سيطرة قوات النظام السوري يعانون منذ شهور في سبيل الحصول على مادة الخبز وبكميات لا تكاد تكفيهم.

كما تستمر أزمة الحصول على الخبز في معظم مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، وتعود أسباب الأزمة في تلك المناطق إلى ارتفاع أسعار كيس الطحين (حيث يبلغ سعر كيس الطحين 45-60 ألف ليرة (نحو 20 دولار) لكيس الطحين البالغ وزنه 50 كيلو غرام في السوق الحرة)، وتقوم الإدارة الذاتية التابعة لقسد بدعم بعض الأفران التابعة لها بأكياس الطحين المدعوم والذي يبلغ سعره قرابة 25-35 ألف ليرة (نحو 10 دولار)، أخبرنا بعض السكان المحليين بأن أصحاب الفرن يقومون باستعمال نصف الكمية فقط، وتبلغ مخصصات كل أسرة (مؤلفة من 6 أفراد) من الخبز (10-15 رغيف) بسعر 300-400 ليرة سورية (نحو 0.12 دولار) بشكل يومي.

في 3/ شباط [نشرت](#) صحيفة الوطن الموالية للنظام السوري أنّ بسام طعمة، وزير النفط في حكومة النظام السوري، ردّ على مداخلات أعضاء مجلس الشعب التابع للنظام؛ بقوله إن أكثر من 2.2 مليون عائلة سورية، أي 60% من العائلات السورية، لم تستلم مخصصاتها من مازوت التدفئة، وأن العجز في المازوت بلغ أكثر من 429 ألف طن، نظراً للحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا.

في 13/ شباط [أعلن](#) برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أنّ 12.4 مليون شخص في سوريا باتوا يعانون من نقص الغذاء في نهاية عام 2020 (ما نسبته 60% من إجمالي السكان) بزيادة حادة ومقلقة بمقدار 3.1 مليون شخص عن إحصائيات البرنامج في أيار/2020

في 18/ شباط أعربت منظمة أنقذوا الأطفال في [بيان صادر](#) عنها عن قلقها إزاء الارتفاع غير المسبوق في حصيلة السكان الذين يعانون من الجوع في سوريا وقالت: "تشير التقديرات إلى أن 6.2 مليون طفل في البلاد يعيشون بدون طعام أي بزيادة قدرها 35% في أربعة أشهر فقط".

في 23/ شباط نشرت [صحيفة النيويورك تايمز](#) مقالاً حول اللقاء الذي جمع رئيس النظام السوري مع بعض الإعلاميين الموالين للنظام السوري في كانون الثاني المنصرم 2021 دون أن يتم الإعلان عنه بشكل مسبق، وأوردت الصحيفة أنه حين سئل رئيس النظام السوري عن الانهيار الاقتصادي في سوريا، أجاب بـ "أعلم" ولم يقدم خطوات ملموسة لحل الأزمة واكتفى بقوله: "يجب على القنوات التلفزيونية إلغاء برامج الطهي حتى لا تسخر من السوريين بصورة طعام بعيد المنال" نشير إلى أنها ليست المرة الأولى التي يتعامل فيها النظام السوري بأسلوب مستهتر وغير مسؤول فيما يخص مسائل بالغة الأهمية.

وما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ترصد استمرار قوات النظام السوري وميليشياته في نهب ممتلكات المدنيين والممتلكات العامة، والاستيلاء على مراكز حيوية مدنية وتحويلها إلى مقرات عسكرية في المناطق التي سيطر عليها في منطقة إدلب في شمال غرب سوريا. وقد استعرضنا في تقرير أصدرناه في شباط اتباع النظام السوري أسلوب المزايدات العلنية للأراضي المشردين قسرياً والذي تمكن من خلاله من الاستيلاء على قرابة 440 دونم من ممتلكات معارضيه في ريفي حماة وإدلب؛ مما ساهم في معاناة آلاف من المزارعين السوريين وأسرهم.

على صعيد النزوح والتشريد القسري:

لا تزال المخيمات في شمال وشرق سوريا تعاني من تردي الأوضاع الإنسانية، التي تزداد سوءاً في الظروف المناخية القاسية، ومع انخفاض درجات الحرارة يُعاني الأطفال وكبار السن من نزلات البرد الشديدة. وقد عمدت منظمات إنسانية في شمال غرب سوريا في الأشهر الماضية إلى إنشاء أبنية لإيواء النازحين فيها عوضاً عن الخيام إلا أن إمكانيات هذه المنظمات ما زالت عاجزة عن تأمين العدد اللازم من هذه الأبنية.

في مخيم الهول¹ وثقنا في شباط مقتل 8 مدنيين، بينهم سيدتان على يد مسلحين مجهولين يعتقد أنهم يتبعون لخلايا تنظيم داعش. من جانب آخر سمحت قوات سوريا الديمقراطية بتاريخ 21/ شباط لقرابة 350 شخص من النازحين من أبناء مدينة منج بريف حلب الشمالي بمغادرة مخيم الهول إلى قراهم وبلداتهم وهي [الدفعة الثانية عشر](#) التي تغادر المخيم [بعد إصدار قرار إفراغه](#) من قبل قوات سوريا الديمقراطية في 10/ تشرين الأول/ 2020.

¹ يقع شرق مدينة الحسكة قرب الحدود العراقية السورية، يُووِي قرابة 60 ألف شخص

في 1/ شباط [دعت منظمة أنقذوا الأطفال](#) في بيان لها الدول الأجنبية إلى تكثيف جهودها لاستعادة مواطنيها المحاصرين داخل المخيمات في شمال شرق سوريا، وقالت إن هناك 27500 طفل من الرعايا الأجانب والعراقيين ينتظرون إعادة توطينهم.

وفي 8/ شباط أعرب خبراء حقوقيون [في بيان صادر عنهم](#) أنهم راسلوا 57 حكومة يُعتقد أن مواطنين تابعين لها موجودين في مخيمي الهول وروج² في شمال شرق سوريا؛ لحثهم على استعادة رعاياهم في ظلّ الأخبار المتواترة عن تزايد العنف داخل هذه المخيمات منذ مطلع العام الحالي 2021.

في 27/ شباط [اندلع حريق](#) داخل إحدى الغرف الطينية في القسم الرابع من مخيم الهول جراء سقوط مدفأة؛ ما تسبّب في مقتل 7 مدنياً (6 أطفال و1 سيدة) حرقاً. في 28/ شباط أعرب عمران ريزا، منسق الشؤون الإنسانية في سوريا، ومهند هادي، المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية للأزمة السورية، في [بيان مشترك](#) عن أسفهما لاندلاع الحريق الذي أسفر عن ضحايا من قاطني المخيم وقلقهما من احتمال تكرار هذه الحوادث ودعوا كافة الأطراف ذات الصلة لإيجاد حلول دائمة لكل شخص يعيش في المخيم.

ما زال قاطنوا مخيم الركبان الواقع شرق حمص قرب الحدود السورية - الأردنية، الأطفال منهم وذوي الاحتياجات الخاصة على وجه الخصوص، يعانون من انتشار الأمراض وبشكل خاص النزلات الصدرية في ظلّ حصار مطبق، وغياب وجود مراكز طبية. وقد وثقنا في 12/ شباط وفاة رضية سورية تبلغ من العمر 4 أيام فقط، وذلك نتيجة سوء الرعاية الصحية المقدمة لها بعد الولادة.

في 15/ شباط [نشرت وسائل إعلام](#) روسية تصريحاً صحفياً للعميد فياتشيسلاف سيتنيك، نائب رئيس المركز الروسي لمصالحة الأطراف المتحاربة في سوريا قال فيه أنه سيتم فتح 3 معابر أمام الراغبين بالخروج من منطقة إدلب إلى مناطق سيطرة النظام السوري بسبب تدهور الوضع الاقتصادي هناك. في الـ 22 من الشهر [أعلن النظام السوري](#) عن فتح معبر ترنبة قرب مدينة سراقب للسماح بخروج المواطنين إلى بلداتهم التي استعاد سيطرته عليها، لم تتمكن من رصد أي عبور للمدنيين من خلال هذا المعبر، وبعد يومين أعلن العميد سيتنيك في [تصريح صحفي](#) عن تعرض المعبر لهجوم من قبل جبهة النصرة وعليه سيتم سحب الكادر العامل فيه.

² يقع في منطقة المالكية بريف الحسكة الشرقي، يؤوي قرابة 3 آلاف شخص.

على الصعيد السياسي والحقوقى:

في 2/ شباط [صرح العميد الياس البيطار](#)، رئيس فرع البديل والإعفاء لدى قوات النظام السوري لوزارة الإعلام التابعة للنظام السوري أن مديرية التجنيد العامة ستصادر أموال وممتلكات كل من لم يؤدي الخدمة العسكرية أو يدفع بدل فواتها سواء كان داخل سوريا أو خارجها وبلغ من العمر 42 عاماً، وفي حال لم يكن لديه أملاك سيتم تنفيذ الحجز الاحتياطي على أملاك ذويه. وفي 18/ شباط نشرت وكالة سانا [تصريحاً](#) لحسن خضور، مدير الإدارة القنصلية في وزارة الخارجية والمغتربين، الذي نفى فيه صحة ما يتم تداوله حول الموضوع. نعتقد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن التعارض بين تصريحين لمسؤولين رسميين لدى النظام السوري شديد المركزية، هو تعارض مدروس ومقصود يهدف منه إلى إحداث بلبلة وخوف في صفوف معارضيه؛ ما يدفعهم إلى المسارعة لدفع هذا البديل.

في 3/ شباط [دعت](#) إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، في إحاطتها أمام مجلس الأمن الدولي، دعت سوريا إلى التعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة النووية، وقالت إن هناك 19 قضية عالقة مرتبطة بالأسلحة الكيميائية.

في 8/ شباط [أصدرت](#) مفوضة الاتحاد الأوروبي بياناً أكدت فيه أن الاتحاد الأوروبي سيستضيف مؤتمر بروكسل الخامس حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" بين 29 و30 آذار/2021.

في 9/ شباط أعرب غير بيدرسون، المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا، [في بيان صحفي](#) عقب إحاطته المغلقة أمام مجلس الأمن عن: "أهمية تغيير طريقة التعاطي في اللجنة الدستورية، بالإضافة إلى رأب الصدع في الانقسامات الدولية التي تعرقل الملف السوري".

في 10/ شباط نشر معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى [دراسة](#) أفادت بأن النظام السوري يسيطر حالياً على قرابة 15% من الحدود البرية مع دول الجوار في حين يسيطر حزب الله والمليشيات الشيعية على 20% من الحدود.

في 16 و17/ شباط انعقدت اجتماعات أستانا 15 في مدينة سوتشي الروسية بحضور غير بيدرسن، المبعوث الأممي لسوريا، بعد انقطاع دام قرابة عام، وأكد [بيان جولة أستانا الـ15](#) على ضرورة دعم التهدئة المتفق عليها في منطقة إدلب، وأهمية دور اللجنة الدستورية في إعداد وصياغة إصلاح دستوري، وضرورة دعم وتحسين الوضع الإنساني في سوريا، والمساعدة في تسهيل العودة الآمنة للاجئين والنازحين في سوريا.

في 18/ شباط أصدرت [لجنة التحقيق الدولية المستقلة](#) بشأن الجمهورية العربية السورية تقريرها الثالث والثلاثين بمناسبة الذكرى العاشرة للحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا، الذي أكد على تهجير أزيد من نصف سكان سوريا داخلياً أو خارجياً خلال هذه السنوات وتحول عشرات المدن إلى ركام. وأشار التقرير إلى أن ["المراحل الأولى من الأزمة والنزاع شهدت حملات اعتقال واحتجاز واسعة النطاق، لا سيما تلك التي قامت بها قوات الأمن الحكومية، والتي سوف يتناولها بالتفصيل تقرير اللجنة المكرس للسجن والاحتجاز التعسفيين"](#)، الذي سوف يصدر في 1/ آذار، وسوف نتحدث عنه في تقريرنا الشهري القادم.

في 18/ شباط جرت [عملية تبادل للأسرى](#) بين النظام السوري وإسرائيل برعاية روسية (أسيرين سوريين مقابل أسيرة إسرائيلية)، نعتقد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن العملية "شكلية" لغايات لم يتم الإفصاح عنها ففي حين يتم عادة مبادلة أسير إسرائيلي بعدد من الأسرى، اقتصر العدد على أسيرين سوريين اتضح أن الأول (نهال المقت) يخضع للإقامة الجبرية، فيما رفض الثاني (ذياب قهموز) تسليمه للسلطات السورية لتتم المبادلة مع أسيرين آخرين ([محمد حسين وطارق العبيدان](#)) يعملان في مجال رعي الأغنام

في 19/ شباط [قالت](#) منظمة UN Watch³ إن الأمم المتحدة ستسلم بسام الصباغ، مبعوث سوريا لدى الأمم المتحدة الجديد، منصباً رفيعاً في لجنة "إنهاء الاستعمار"، والمكلفة بدعم حقوق الإنسان بما في ذلك مواجهة "استعباد الشعوب وسيطرتها". تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن بسام الصباغ سيتقلد هذا المنصب خلفاً لبشار الجعفري، مبعوث سوريا لدى الأمم المتحدة السابق، وتعرب عن استنكارها لإعطاء النظام السوري هذا المنصب على الرغم من تورطه بجرائم ضد الإنسانية بحق شعبه.

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في سوريا وتنفيذاً لتوصيات [مؤتمر طلائع البعث](#) الذي حمل شعار "أملنا بشار لنكمل المشوار" الذي انعقد في 17/ كانون الثاني المنصرم نظمت منظمة طلائع البعث في شباط فعاليات عدة حملت الشعار ذاته [كمعرض الرسومات](#) في دمشق و**البرلمان الطفلي** في محافظتي اللاذقية وحماة، ندين في الشبكة السورية لحقوق الإنسان استغلال النظام السوري للأطفال في الترويج لديمومة هذا النظام في الحكم، ومصادرة حرية الأطفال في التعبير والتي تقرها اتفاقية حقوق الطفل التي صادق النظام السوري عليها. على صعيد آخر أصدر محمد الرحمن، وزير الداخلية في حكومة النظام السوري [تعميماً](#) على دوائر السجل المدني يتيح بموجبه منح وثائق وبيانات الأحوال المدنية لكافة المواطنين السوريين (حتى المطلوبين أمنياً)، بحضورهم شخصياً أو عبر ذويهم أو محامين موكلين من قبلهم حصراً، نعتقد أن هذا التعميم يصب لصالح الترويج لإعادة انتخاب الرئيس الحالي للنظام السوري.

³ منظمة حقوقية غير حكومية مستقلة متخصصة في مراقبة أداء الأمم المتحدة، مقرها في العاصمة السويسرية جنيف

على صعيد مسار المحاسبة:

في 5/ شباط **أعلن** ستيف بلوك، وزير الخارجية الهولندي أن مجلس الوزراء وافق على التحقيق في تقديم الحكومة الهولندية مساعدات مادية لـ 22 مجموعة مسلحة في سوريا بين عامي 2015 و2018.

في 11/ شباط **أعاد** جو ويلسون وتيد دويتش، عضوي الكونجرس الأمريكي، العمل بمشروع قانون بسام بارابندي⁴ للمكافآت من أجل العدالة، وقال ويلسون: "أنا ممتن لبسام، الذي ألهم مشروع القانون هذا، ودعا إلى توسيع برنامج مكافآت وزارة الخارجية الأمريكية من أجل العدالة، وتحفيز الناس في جميع أنحاء العالم على تقديم معلومات عن منتهكي العقوبات لتحسين نفاذها".

في 21/ شباط **كشف** ستيفن راب، رئيس اللجنة المستقلة من أجل العدالة الدولية والمحاسبة، لبرنامج 60 دقيقة في قناة سي بي أس نيوز الأميركية، عن تسريب أكثر من 900 ألف وثيقة حكومية تم تهريبها من سوريا وحفظها في أرشيف اللجنة، تحوي أدلة قوية على تورط رئيس النظام السوري بارتكاب جرائم حرب.

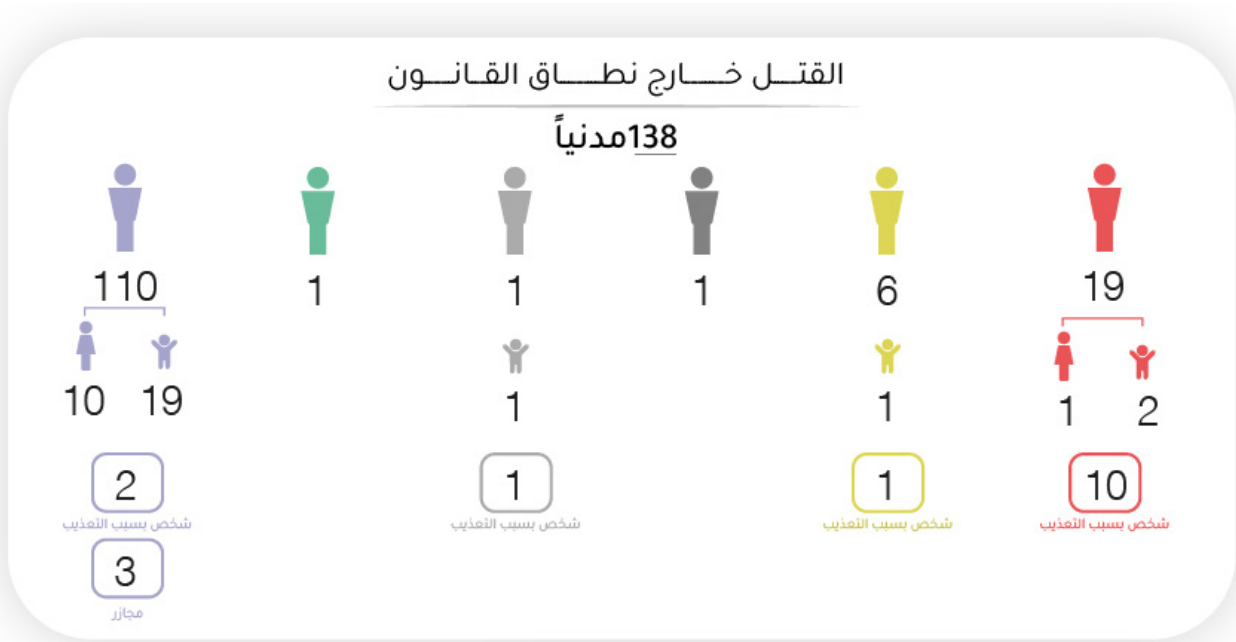
في 22/ شباط **أعلنت** المحكمة العليا في مدينة دوسلدورف الألمانية أن الادعاء العام حرك دعوى قضائية ضد رجلين سوريين للاشتباه باشتراكهما في إعدام ضابط في فصائل المعارضة السورية في عام 2012، وستبدأ محاكمتهما في 4/ آذار الجاري، وقد ألقى القبض على الرجلين في تموز/ 2020.

في 24/ شباط **أصدرت محكمة كوبلنز الألمانية** قراراً قابلاً للاستئناف بسجن إبادغ مدة أربع سنوات وستة أشهر بتهمة التواطؤ وتسهيل ارتكاب جرائم تعذيب لقراءة ثلاثين معتقلاً، إبادغ هو مساعد أول في فرع الخطيب، انشق عن النظام السوري مطلع عام 2012، وقد وصل إلى ألمانيا في نيسان/ 2018، وتم اعتقاله في شباط/ 2019، وبدأت محاكمته في نيسان/ 2020، وقد ساهمت عدة عوامل في تخفيف الحكم الصادر بحق إبادغ، من أبرزها انشقاقه عن النظام السوري، اعترافه بارتكاب انتهاكات، تعاونه مع الادعاء، تقديم معلومات مهمة عن أساليب التعذيب ومنظومته المتوحشة في الأفرع الأمنية، لم يكن مسؤولاً رفيع المستوى في التسلسل الهرمي في فرع الخطيب 251.

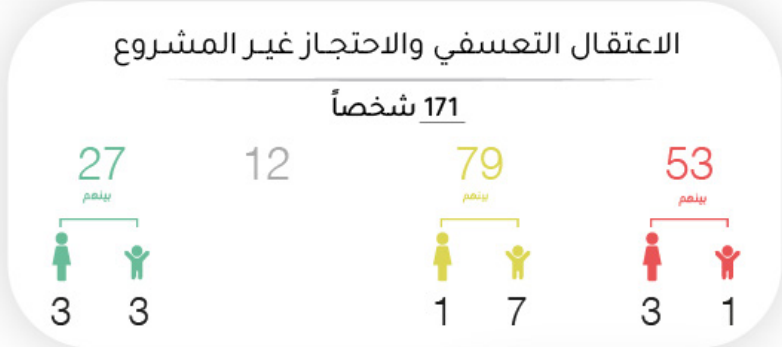
⁴ دبلوماسي سوري سابق في السفارة السورية في العاصمة الأمريكية واشنطن

ثالثاً: أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا في شباط:

يستعرض التقرير أبرز انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شباط على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.



- قوات النظام السوري
- تنظيم داعش
- هيئة تحرير الشام
- المعارضة المسلحة/الجيش الوطني
- قوات سوريا الديمقراطية
- جهات أخرى



ألف: القتل خارج نطاق القانون:

وُثِّقَت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شباط مقتل 138 مدنياً، بينهم 23 طفلاً و11 سيدة (أثنى بالغة) النسبة الأكبر منهم على يد جهات أخرى. كما وثقنا مقتل 14 شخصاً قضاوا بسبب التعذيب. وسجلنا ما لا يقل عن 3 مجازر. وقد أصدرنا تقريراً في الأول من الشهر الجاري يتحدث بشكل مفصّل عن الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا. تتوزع حصيلة الضحايا بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسية:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)⁵: 19 بينهم 2 طفلاً، و1 سيدة.
- تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 1
- هيئة تحرير الشام⁶: 1 طفلاً.
- المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: 1
- قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 6 بينهم 1 طفلاً.

ثانياً: جهات أخرى:

- ووثقنا مقتل 110 مدنياً بينهم 19 طفلاً و10 سيدة على يد جهات أخرى يتوزعون على النحو التالي:
- الغام مجهولة المصدر: 16 بينهم 6 طفلاً، و1 سيدة.
- رصاص مجهول المصدر: 29 بينهم 2 طفلاً و1 سيدة.
- تفجيرات لم تتمكن من تحديد مرتكبيها: 22 بينهم 7 طفلاً و2 سيدة.
- قتل على يد مجهولين: 38 بينهم 2 طفلاً و5 سيدة.
- حرس الحدود التركي: 4 بينهم 2 طفلاً و1 سيدة.
- القوات اللبنانية: 1

⁵ نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية تتركز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس. فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويفتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط. فيما كافة الصلاحيات الرئيسية متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصراً من مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

⁶ صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية

باء: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شباط ما لا يقل عن 171 حالة اعتقال تعسفي/احتجاز بينها 11 طفلاً و7 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، كانت النسبة الأكبر منها على يد قوات سوريا الديمقراطية في محافظات الحسكة فدير الزور. وقد أصدرنا تقريراً في الثاني من الشهر الجاري يتحدّث بشكل مفصّل عن حصيلة حالات الاعتقال والاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الاعتقال التّعسفي بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

- قوات النظام السوري: 53 بينهم 1 طفلاً و3 سيدة.

- هيئة تحرير الشام: 12

- المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: 27 بينهم 3 طفلاً و3 سيدة.

- قوات سوريا الديمقراطية: 79 بينهم 7 طفلاً و1 سيدة.

تاء: الاعتداء على المراكز الحيويّة المدنيّة:

سجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في شباط ما لا يقل عن 9 حوادث اعتداء على مراكز حيويّة مدنيّة، 6 من هذه الهجمات كانت جراء انفجارات لم تتمكن من تحديد مرتكبيها وكان معظمها في محافظة حلب.

من بين هذه الهجمات وثّقنا 1 حادثة اعتداء على منشأة طبية، و1 على مكان عبادة، و4 على أسواق.

تتوزع هذه الهجمات بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

أولاً: الأطراف الرئيسيّة:

- قوات النظام السوري: 1

- قوات سوريا الديمقراطية: 2

ثانياً: جهات أخرى:

- انفجارات لم تتمكن من تحديد مرتكبيها: 6

توزعت حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيّة حسب الجهة الفاعلة في هذا الشهر على النحو التالي:

الجهة الفاعلة			
جهات أخرى	قوات سوريا الديمقراطية	قوات النظام السوري	المركز المُعتدى عليه
انفجار لم تتمكن من تحديده مرتكبيه			
المراكز الحيوية الدينية			
		1	المساجد
المراكز الحيوية الطبية			
	1		المنشآت الطبية
المربعات السكنية			
		4	الأسواق
البنى التحتية			
		2	المنشآت الصناعية
		1	منظمات المجتمع المدني
			المجموع:
6	2	1	

نستعرض فيما يلي أبرز حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية المدنيّة في شباط/الثلاثاء 2/ شباط/2021 انفجرت [سيارة مفخخة](#) مجهولة المصدر بمحاذاة المنطقة الصناعية في قرية عولان الواقعة شمال مدينة الباب بريف محافظة حلب الشرقي؛ ما تسبّب بخسائر بشرية، [إضافةً إلى دمار جزئي](#) في [مستودعات صناعية عدة](#). ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع المنطقة لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

الإثنين 8/ شباط/ 2021 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري مدينة الباب بريف محافظة حلب الشرقي، سقط عدد من الصواريخ قرب [المسجد الكبير](#) في المدينة؛ ما أدى إلى إصابة بناء المسجد وأثاته بأضرار مادية بسيطة، تخضع مدينة الباب لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

السبت 13/ شباط/ 2021 انفجرت سيارة مفخخة مجهولة المصدر في السوق الرئيس في بلدة [الراعي](#) بريف محافظة حلب الشمالي؛ ما تسبب بخسائر بشرية، إضافةً إلى [دمار كبير](#) في [عدد من المحلات التجارية، وإصابة مرافق السوق](#)، بأضرار مادية كبيرة، ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع البلدة لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

الأربعاء 17/ شباط/ 2021 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات سوريا الديمقراطية شارع الفيلات وسط مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، سقط أحد الصواريخ عند المدخل الخلفي [لمشفى الشفاء](#) في المدينة؛ ما أدى إلى إصابة عدد من المدنيين بجراح، [إضافة إلى](#) إصابة بناء المشفى وأثاته بأضرار مادية بسيطة. تخضع مدينة عفرين لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

السبت 20/ شباط/ 2021 انفجرت عبوة ناسفة مجهولة المصدر وسط سوق شعبي في مدينة البصيرة بريف محافظة دير الزور الشرقي؛ ما تسبب بخسائر بشرية، إضافةً إلى [إصابة عدد](#) من المحلات التجارية ومرافق السوق بأضرار مادية بسيطة، ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع المدينة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقت الحادثة.

الخميس 25/ شباط/ 2021 انفجرت سيارة مفخخة مجهولة المصدر في سوق الدجاج في مدينة رأس العين بريف محافظة الحسكة الشمالي الغربي؛ ما تسبب بمجزرة، إضافةً إلى إصابة عدد من المحلات التجارية بأضرار مادية متوسطة، ما زالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحاول الوصول إلى شهود وناجين من تلك الحادثة للحصول على مزيد من التفاصيل. تخضع المدينة لسيطرة قوات الجيش الوطني وقت الحادثة.

ثاء: حصيلة الهجمات العشوائية والأسلحة غير المشروعة:

لم تتمكن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيق أية هجمات عشوائية أو استخدام لأسلحة غير مشروعة في شهر شباط.

رابعاً: النظام السوري المسؤول الرئيس عن انتشار جائحة كوفيد-19:

اجتاح وباء كوفيد-19 معظم دول العالم، وتسبب في أعداد هائلة من الإصابات والوفيات، وقد تعاملت معه أغلب دول العالم بجدية وأصدرت قرارات استثنائية، وهي دول مستقرة، وأعلنت دول كثيرة عن رغبتها باستقطاب وتوظيف كوادر طبية، كما أفرجت بعض الحكومات عن أعداد كبيرة من المعتقلين والمحتجزين.

تعامل النظام السوري باستخفاف وإهمال شديدين منذ بداية تفشي الوباء عالمياً، وقد أعلنت دول عدة منذ مطلع آذار 2020 عن وصول حالات مصابة قادمة من سوريا إليها، إلا أن النظام السوري استمر في حالة الإنكار لوجود أية إصابات في سوريا حتى 22/ آذار.

لا يُميّز فيروس كورونا المستجد بين شخص وآخر أو بين منطقة وأخرى، وتُعاني كافة المناطق التي شهدت عمليات قصف وتدمير وتشريد قسري من تحديات إضافية، وبشكل خاص إدلب وما حولها، ولا يمكن مقارنتها بأية مناطق أخرى، وفي مقدمة هذه التحديات وجود قرابة 3 مليون نازح، وعدم تمكنهم من العودة إلى ديارهم، مما يجعلهم عرضة أكثر من غيرهم للإصابة في الفيروس، وذلك لعدة عوامل، من أبرزها:

- إنّ منطقة إدلب وريف حلب الشمالي الغربي وما حولها تُعاني مسبقاً من اكتظاظ سكاني كبير بسبب نزوح عشرات آلاف السوريين إليها سابقاً من مناطق عدة مثل الغوطة الشرقية، وريف حمص الشمالي، ومن جنوب سوريا، وأرياف إدلب وحمص مؤخراً، وهذا أمر يصعب من عملية التباعد الجسدي الاجتماعي.
- يقطن أغلب هؤلاء ضمن مخيمات عشوائية أو أبنية غير مؤهلة للسكن (كالمدراس والدكاكين والشقق غير الجاهزة، والأبنية المهدامة، مغارات..)، التي تفتقر إلى البنى التحتية الصحية كدورات المياه وشبكات الصرف الصحي المؤهلة والمياه النقية، ما يجعل مخصصات المياه اللازمة للنظافة الدورية لكل فرد أقل بكثير من الحالة الطبيعية ومن بقية المناطق في سوريا، ويُعاني المشردون من أجل الحصول على خيام كافية، ويضطرون في بعض الأحيان للإقامة في خيمة بصورة مشتركة، وهذا انعكس سلباً بشكل كبير على النساء نظراً لاحتياجاتهن الخاصة.

• يُعاني النظام الصحي في إدلب وما حولها من تداعيات الاستهداف العنيف والمركز لقوات النظام السوري والنظام الروسي؛ ما ساهم في خروج عدد كبير من المراكز الصحية عن الخدمة.

كما تُعاني منطقة الجزيرة السورية (دير الزور، الحسكة، الرقة) الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية، من أوضاع مشابهة، وهي أيضاً تضم أعداداً كبيرة من النازحين في المخيمات، وقد تسبّب استخدام روسيا للفيتو بإلغاء ثلاثة معابر من المعابر الأربعة، وكان معبر اليعربية مع العراق أحد المعابر الملغاة؛ الأمر الذي تسبّب في حرمان المنطقة من تلقي المساعدات الأممية بشكل مباشر، وأصبحت حصراً عبر النظام السوري، الذي يضع عراقيل بشكل متعمّد ويقوم بعمليات ابتزاز منهجية تحدّثنا عنها بشكل موسّع في تقريرنا: [العقوبات مرتبطة باستمرار الانتهاكات ولا تشمل المواد الطبية والغذائية، والتي لا يجب أن تكون عبر النظام السوري](#)، وتحديث عنها الأمين العام للأمم المتحدة في [تقريره الصادر في 21/ شباط/ 2020](#)، كما تحدث [تقرير هيومان رايتس ووتش](#) عن القطاع الطبي في تلك المنطقة والصعوبات المعقدة التي يواجهها بسبب إغلاق معبر اليعربية.

أما المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري فهي أفضل حالاً من منطقة إدلب وما حولها، ومن منطقة الجزيرة السورية، لكنها تُعاني بشكل أساسي من هجرة الكوادر الطبية، ومن الفساد الكبير في أجهزة النظام، ومن استنزاف الاحتياطي النقدي للدولة السورية في عمليات القصف والعمليات العسكرية والأجهزة الأمنية على حساب تعزيز القطاع والخدمات الطبية، وقد طالبت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن تقوم روسيا الدولة الغنية بمساعدة حليفها النظام السوري في ظروف انتشار فيروس كورونا المستجد فهذا أفضل بكثير وأقل تكلفة من القصف الجوي على المراكز الطبية والمدن والبلدات في إدلب وما حولها.

خامساً: مرفقات:

(1) [القتل خارج نطاق القانون يحصد 138 مدنيا بينهم 23 طفلا و11 سيدة، و14 ضحية بينهم طفل بسبب التعذيب في شباط 2021](#)

(2) [توثيق ما لا يقل عن 171 حالة اعتقال تعسفي/ احتجاز في سوريا في شباط 2021 بينهم 11 طفلا و7 سيدات](#)

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنّ الهجمات وُجّهت ضدّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، إلى الاعتقال والتّعذيب والإخفاء القسري، كما تسبّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- لم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- لم تُسجّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي أو التحالف الدولي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة من الهجمات بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.
- إنّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.
- إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفّذتها قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- انتهكت هيئة تحرير الشام القانون الدولي الإنساني، مُتسببة في مقتل العديد من المدنيين، وأضرار في مراكز حيوية مدنية.
- خرقت المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الدولي الإنساني العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.
- إن جميع الهجمات التي وثقها التقرير، ولا سيما عمليات القصف، قد تسبّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر بالأعيان المدنيّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنّ الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.
- إنّ استخدام الأسلحة الناسفة لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيّنة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها".
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، ويجب التوقف عن استخدام الفيتو من قبل روسيا كونها طرف في النزاع السوري، وكذلك حظر استخدام الفيتو عند ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- يجب على مجلس الأمن إصدار قرار خاص بحظر استخدام الذخائر العنقودية والألغام في سوريا على غرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ويتضمّن نقاطاً لكيفية نزع مخلفات تلك الأسلحة الخطيرة.
- على الأعضاء الأربعة دائمي العضوية، الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري، الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية، وكشّف تورطها في هذا الصدد.
- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتبرعات اللازمة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

- تجديد الضُّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها تُفِّد من قبل أطراف النزاع والقوى المسيطرة.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التُّقرير والتُّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتُّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتُّفاصيل.
- التركيز على قضية الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التُّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهاً وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.

إلى النظام السوري:

- التُّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التُّقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.

- التوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التوقف عن إفشال اتفاقات خفض التصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضَّغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.
- على قوات سوريا الديمقراطية التوقف الفوري عن تجنيد الأطفال ومحاسبة الضباط المتورطين في ذلك، والتعهد بإعادة جميع الأطفال، الذين تمَّ اعتقالهم بهدف عمليات التجنيد فوراً.

إلى المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- اتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً.
- تزويد المنشآت والآليات المشمولة بالرعاية بالمنشآت الطبية والمدارس وسيارات الإسعاف بعلامات فارقة يمكن تمييزها من مسافات بعيدة.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع أهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.



www.snhr.org - info@sn4hr.org